



كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

إطار مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات فى اكتشاف عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية والتقرير عنها دراسة ميدانية

رسالة مقدمة من الباحث

أمل أبو هاشم عبد الشافى الحلبى

للحصول على درجة دكتور الفلسفة فى المحاسبة

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح

أستاذ المراجعة

بكلية التجارة - جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور

على إبراهيم طلبية

أستاذ المراجعة

بكلية التجارة - جامعة عين شمس

كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

عنوان الرسالة :

" اطار مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات فى اكتشاف عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية والتقرير عنها – دراسته ميدانية "

اسم الدرجة :

دكتور الفلسفة فى المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم

رئيساً

نبيل فهمى سلامه

1- الأستاذ الدكتور

أستاذ المراجعة

رئيس قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة قناة السويس

مشرفاً

على إبراهيم طلبه

2- الأستاذ الدكتور

أستاذ المراجعة

كلية التجارة – جامعة عين شمس

عضواً

طارق عبد العال حماد

3- الأستاذ الدكتور

استاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة – جامعة عين شمس

محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح مشرفاً بالاشتراك

4- الأستاذ الدكتور

أستاذ المراجعة

كلية التجارة – جامعة عين شمس

تاريخ البحث / / 2010

الدراسات العليا

اجيزت الرسالة بتاريخ / / 2010

ختم الاجازه / / 2010

موافقة مجلس الجامعة / / 2010

موافقة مجلس الكلية / / 2010

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد

يطيب للباحث شكر الله عز وجل على نعمه واعترافاً بالجميل أن يتقدم بعظيم الأمتنان ، وعميق الشكر إلى أستاذى ومعلمى العالم الفاضل الأستاذ الدكتور على إبراهيم طلبه على ارشاداته السديدة التى اتاحت لى فرصة عظيمة للارتواء من فيض نبعه والتعلم من نهج مدرسته السمحة فليبادته كل الاحترام والتقدير .

كما يتقدم الباحث بالشكر والامتنان إلى من صبر على أثناء إعداد هذه الأطروحة ، صاحب الصدر الرحب والقلب الطيب والفكر الواسع أستاذى ومعلمى الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح محمد الذى لم ييخل يوماً بنصائحه وتوجيهاته جزاه الله عنى وعن الباحثين خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير وفائق الاحترام للأستاذ الدكتور نبيل فهمى سلامه

استاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة قناة السويس على تفضله بقبول الاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة جزاه الله عنى خير الجزاء وزاده الله من فضله سعة وغزارة فى العلم .

ويتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير وفائق الاحترام للأستاذ الدكتور طارق عبد العال حماد رئيس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس على تفضله بقبول الاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة جزاه الله عنى خير الجزاء ومتعه الله بالصحة والعافية وزاده الله من فضله سعة وغزارة فى العلم .

كما يتقدم الباحث بالشكر للسادة الزملاء العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات وبالأخص السيد الأستاذ وكيل الجهاز وفائى شاكى والأستاذ محمد الفراجى ببنك الاسكندريه لما قدموه من مساعدات لانجاز الدراسة الميدانية .

كما يتقدم الباحث بالشكر لكل من ساهم فى إخراج هذا البحث بصورته الحالية .

إهداء

النور الذي يضيء حياتي القلب الحنون

والذي حفظه الله

القلب الدافئ نبع العنان الذي لا ينضب

أمي حفظها الله

مئلي الأعلى رحمه الله

حملي العزيز

من بقرهم تزدهر أفراحي وتنجلي اتراحي

اخوتي الأعزاء

هبة الله فرحة عمري وأمل حياتي

أحمد وأية الله ومحمد

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
1	الفصل الأول : الإطار العام للبحث
3	1/1 طبيعة المشكلة
5	1/2 أهمية البحث
5	1/3 هدف البحث
5	1/4 الدراسات السابقة لدور المحاسبة والمراجعة فى عمليات غسل الأموال
18	1/5 فروض البحث
18	1/6 منهج البحث
18	1/7 حدود البحث
19	1/8 تنظيم البحث
21	الفصل الثانى : دور مراقب الحسابات في مجال التصرفات غير القانونية للعملاء
24	2/1 المعايير الأمريكية الخاصة باكتشاف الغش والاختفاء
26	2/2 خطوات دراسة مخاطر الغش
27	2/3 مداخل تحسين قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الغش
28	2/4 الدوافع وراء الغش
28	2/5 العوامل المساعدة على انتشار الغش
29	2/6 المعيار المصرى الخاص بالغش والتدليس رقم 240
29	2/7 التصرفات غير القانونية للعملاء
31	2/8 أسباب شك مراقب الحسابات فى وجود تصرفات غير قانونية
31	2/9 مستويات مسئولية مراقب الحسابات عن كشف التصرفات غير القانونية
32	2/10 الإجراءات التى يتخذها المراجع عند علمه بوجود تصرف غير قانونى
34	2/11 التحقق من التزام إدارة البنك بالقوانين والضوابط
34	2/12 أنواع التصرفات غير القانونية
37	الفصل الثالث : مدخل لعمليات غسل الأموال
39	3/1 تعريف غسل الأموال

41	أسباب وجود عمليات غسل الأموال	3/2
41	مراحل غسل الأموال	3/3
43	الأنشطة المختلفة التي ينتج عنها عمليات غسل الأموال	3/4
45	الآثار السلبية لغسل الأموال	3/5
47	الجهود الدولية لمواجهة غسل الأموال	3/6
48	معوقات مكافحة غسل الأموال	3/7
49	الجهات التي تضع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال	3/8
55	دور التشريع المصري في مكافحة غسل الأموال	3/9
56	دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مكافحة عمليات غسل الأموال	3/10
58	خصائص عمليات غسل الأموال	3/11
59	أساليب عمليات غسل الأموال	3/12
60	الإنترنت وغسل الأموال	3/13
61	أهم سمات الدول التي تقوم بعمليات غسل الأموال	3/14

63 الفصل الرابع: عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية

66	المؤسسات المالية التي تستخدم في عملية غسل الأموال	4/1
67	المعايير الأساسية لقاعدة اعرف عميلك	4/2
70	المبادئ المصرفية الأساسية لمكافحة غسل الأموال	4/3
71	حالات عملية لغسل الأموال في البنوك	4/4
74	المؤشرات الدالة على عمليات غسل الأموال	4/5
77	كيفية تعرض الخدمات المصرفية لعمليات غسل الأموال	4/6
79	أثر عمليات غسل الأموال على البنوك	4/7
79	مبدأ السريه المصرفيه وعمليات غسل الأموال	4/8
81	معوقات مكافحة عمليات غسل الأموال بالبنوك التجارية	4/9
81	عناصر البرنامج الفعال لمكافحة غسل الأموال	4/10
82	أهمية دور البنوك في الإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة	4/11
82	كيف يمكن لغسل الأموال أن يؤثر على فرض الاستمرارية	4/12
83	انهيار المؤسسات المالية بسبب غسل الأموال	4/13
83	مسئولية مراقبي الحسابات عن عمليات غسل الأموال	4/14

85	الفصل الخامس : متطلبات تفعيل دور مراقب الحسابات في مجال غسل الأموال
87	5/1 دور مهنة المحاسبة والمراجعة في مواكبة التطورات العالمية
89	5/2 دور مراقب الحسابات في الكشف عن غسل الأموال
90	5/3 متطلبات في شخص مراقب الحسابات
91	5/4 متطلبات من الجهة محل المراجعة لمكافحة غسل الأموال
93	5/5 التعاون بين مراقب الحسابات ولجنة المراجعة والإدارة للمراجعين الداخليين
94	5/6 مسئولية مراقب الحسابات عن الكشف والتقرير عن غسل الأموال
100	5/7 الإطار المقترح للكشف والتقرير عن وجود عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية

109	الفصل السادس : الدراسة الميدانية
148	نتائج الدراسة الميدانية
155	خلاصة الدراسة
159	نتائج الدراسة
163	توصيات الدراسة
169	قائمة المراجع
179	الملاحق

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1/1 طبيعة المشكلة :

تتصدر عمليات غسل الأموال الاهتمامات المالية والمصرفية على المستوى العالمي والمحلى لما تمثله من خطورة بالغة على كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية ، وتعد عمليات غسل الأموال من الظواهر ذات التأثير السلبى ، والتي بدأت تنتبه لها دول العالم فى آخر الثمانينات ، وبدأت فى اتخاذ إجراءات المكافحة من خلال معاهدة فينا عام 1988 ، والتي بموجبها تعاهدت سبعون دولة بالعمل على التعاون لمكافحة عمليات غسل الأموال.

وفى عام 1989 انعقدت قمة الدول السبع الصناعية ، والتي تم على أثرها تشكيل مجموعة العمل المالى (FATF) Financial Action Task Force ، التي قامت بإصدار وثيقة دولية تحرم عمليات غسل الأموال، وكذلك وضعت توصيات دولية لكيفية التشدد فى مراقبة العمليات والتحويلات والتعرف على الهوية الحقيقية للعملاء قبل فتح أية حسابات مصرفية.⁽¹⁾ وكما تعد الشركات المتعددة الجنسيات الشركات العابرة للقارات من ظواهر العولمة ، فإذ عمليات غسل الأموال تعد من ظواهر العولمة أيضاً ، ومن أسباب شيوع وانتشار هذه العمليات حرية تداول الأموال بين مصارف العالم دون قيود ، وظهور التجارة الإلكترونية.⁽²⁾

تزايدت أهمية عمليات غسل الأموال فى ظل التقدم التكنولوجي الكبير خاصة فى القطاع المصرفي ونمو التجارة الإلكترونية والعولمة واستخدام شبكات الإنترنت فى عمليات غسل الأموال وغياب الشفافية فى الكثير من التعاملات التجارية الأمر الذي ترتب عليه مجموعة من الآثار السلبية على المجتمع ككل ، هذا وتعد البنوك المستهدف الرئيسى فى عمليات غسل الأموال ويرجع ذلك إلى دور البنوك المتعاطم فى تقديم مختلف الخدمات المصرفية وتحديد عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات المحلية والشيكات الأجنبية والحوالات المالية الخاصة بالوسائل الإلكترونية وبطاقات الائتمان وعمليات المقاصة وإدارة المحافظ الاستثمارية وتداول العملات والأسهم وغيرها .

ولهذا فقد أصبح من الواجب ضرورة العمل على إرساء مجموعة من الضوابط الرقابية عالية الكفاءة على عمليات غسل الأموال التى تمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد القومى . وتوفياً لقرار قوية للمراجعة الداخلية تقوم بوضع إجراءات ونظم للرقابة الداخلية تهدف لمنع الغش والأخطاء فى حسابات البنوك وذلك بالتزامن مع ضرورة تفعيل دور لجنة المراجعة بالبنوك ،

(1) وزارة الدولة للتنمية الإدارية " تقرير لجنة النزاهة والشفافية " جمهورية مصر العربية، 2006 ، ص3.

(2) د/إيمان أحمد الشريبنى ، دور البنوك ومسئولياتها الاجتماعية فى الإفصاح عن المعاملات المالية المتعلقة بعمليات غسل الأموال فى جمهورية مصر العربية ، بحث منشور فى المؤتمر الثامن لقسم المحاسبة بعنوان " مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة فى عالم متغير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، يوليو 2005 ، ص 16.

التي تراقب أعمال البنوك وسير نظام الرقابة الداخلية فيها ؛ وتدعم جودة وكفاءة أداء المراجعة بالمحافظة على استقلال مراقب الحسابات وحل أى منازعات حول المسائل الفنية بين مراقب الحسابات والإدارة. للمساهمة فى مكافحة عمليات غسل الأموال، وذلك للمحافظة على سمعة البنك محل المراجعة كما أن ما سبق يعتبر أساس لمراقبى الحسابات يمكن الاعتماد عليه فى تحديد حجم العينة عند التخطيط لعملية المراجعة ، كما يساعد فى تدني مستوى خطر المراجعة لأقل ما يمكن .

تتم عمليات غسل الأموال نتيجة الإتجار بالمخدرات ، والأسلحة ، والفساد المالى ، والرقيق الأبيض ؛ لإتجار بالأعضاء البشرية ، الجريمة المنظمة . كما أن بعض الأموال الأجنبية التى تقدم للدول النامية على أساس المساهمة فى الاستثمارات تكون ناتجة عن مثل هذه العمليات .⁽¹⁾

وقد أشارت دراسة مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولى (International Auditing And Assurance Standard Board IAASB) فى عام 2002 إلى أن عمليات غسل الأموال من أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقوى ، فهى تؤثر على الاقتصاد ككل ؛ وأيضاً نتيجة لما تواجهه مهنة المحاسبة والمراجعة منذ بدايات القرن الحادى والعشرين حيث عصفت بها مشاكل انهيار العديد من منشآت الأعمال العالمية ، وفقدان العديد من المساهمين وأصحاب المصالح لمليارات الدولارات نتيجة فساد إدارتها ، وفشل مراقبى الحسابات - بل وتواطؤ بعضهم - فى الكشف عن تلك التجاوزات. اتخذت الإجراءات المهنية الملائمة ، فضلاً عن انحسار دور مراقبى الحسابات عن القيام بدور فعال فى مواجهة عمليات غسل الأموال والذي قد ينسب إلى الإدارة العليا للمؤسسات المالية برغم التطورات المهنية والتقنية الكثيرة التى دعمت مهنة المراجعة ، ولا شك ان تصدى مراقبى الحسابات لاكتشاف عمليات غسل الأموال يمثل تطوراً لمهنة المحاسبة والمراجعة ولدور مراقب الحسابات.⁽²⁾

ويستوجب الانتشار السريع لعمليات غسل الأموال ضرورة تزايد اهتمام المحاسبين والمراجعين والمنظمات المهنية بعمليات غسل الأموال وكيفية اكتشافها والحد منها والحاجة لوجود معايير تحكم التعامل مع هذه الظاهرة والتقارير عنها؛ وتحديد دور مهنة المراجعة فى المساعدة فى الكشف والإفصاح عنها ؛ واحتياجات مراقبى الحسابات لتطوير أنفسهم وأدواتهم لكى تقي بالمتطلبات الجديدة من فحص وتقييم لمدى التزام القطاع المصرفى بالقوانين واللوائح التشريعية

(1) بنك الاسكندرية، النشرة الاقتصادية ، المجلد الرابع والثلاثون ، 2005 ، ص 20.
(2) د/أحمد ذكى حسين ، " الدور المرتقب للمراجع الخارجى فى الكشف والتقارير عن جرائم عمليات غسل الأموال فى القطاع المصرفى المصرى ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، عدد 2، مجلد 42 ، سبتمبر 2005 ، ص 531.

والإصدارات المهنية . ربما يمثل ذلك حماية لمراقبي الحسابات من اتهامهم بأي تقصير وتحميلهم مسئولية الاعتماد على قوائم مضللة وعدم الإفصاح عن وجود هذه الجريمة .

1/2 أهلي بطاحت

أهلاً: الأهمية العلمية

ترجع أهمية البحث العملية إلى محاولة وضع إطار عام ينظم خطوات عمل لمراقبي الحسابات فيما يتعلق بعمليات غسل الأموال في البنوك التجارية وذلك للحد من المشكلات التي قد تثار في مواجهة مراقبي الحسابات بشأن الإخفاق في الكشف والتقرير عن هذه العمليات .

ثانياً: الأهمية العملية :

ترجع أهمية البحث العلمية إلى الانتشار المتزايد لعمليات غسل الأموال على المستويين المحلي والدولي خاصة مع التقدم التكنولوجي المستخدم في القطاع المصرفي والتجارة الإلكترونية والحاجة إلى تضافر الجهود الأمنية والسياسية والاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة وإيجاد دور لمهنة المحاسبة والمراجعة للمساعدة في الكشف والإفصاح عن هذه العمليات وتحديد مسئولية مراقبي الحسابات عن ذلك . كما ترجع أهمية البحث العملية لقلة الكتابات التي تناولت دور المهنة ومراقبي الحسابات في هذا الموضوع.

1/3 في بطاحت :

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث فإن البحث يهدف إلى ما يلي :

- 1- التعريف بغسل الأموال ومراحله وكيفية مكافحته بالتطبيق على البنوك التجارية
- 2- تحديد الضوابط والمعايير التي يمكن الاسترشاد بها للكشف والتقرير عن غسل الأموال في البنوك التجارية .
- 3- تحديد المقومات اللازمة لمراقب الحسابات لكي يتمكن من مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية

1/4 الدراسات السابقة لدور المحاسبة والمراجعة في عمليات غسل الأموال

مقدمة :

إهتمت العديد من الدراسات بعمليات غسل الأموال باعتبارها موضوع الساعة من النواحي القانونية والاقتصادية دون إبراز آثارها على مهنة المحاسبة والمراجعة . أنه الفترة الأخيرة i بآت تظهر بعض الدراسات التي تتادى بدراسة هذه الظاهرة ومتابعة آثارها على النظم

المحاسبية خاصة أن عملية الكشف والمكافحة لا بد أن تبدأ بالمحاسبين في أى مؤسسة مالية، لذا يستعرض الباحث فى السطور القادمة الدراسات المهنية التى اهتمت بعمليات غسل الأموال وآثارها على كد من المحاسبة والمراجعة ودور المهنة فى التصدى لهذه الظاهرة - لدراسات الاقتصادية والقانونية الخاصة بغسل الأموال - وكيفية مكافحتها .

1/4/1 دراسة 2001 Abel & Gerson (1) :

اهتمت هذه الدراسة بعرض دور مراقب الحسابات فى مكافحة عمليات غسل الأموال وذلك من خلال المعيار الأمريكى رقم 54 SAS الخاص بالتصرفات غير القانونية للعملاء ، الذى نص على أنه يجب على مراقب الحسابات أن يكون حذراً من إمكانية حدوث تصرفات غير قانونية تؤثر بشكل غير مباشر على القوائم المالية وأنه فى حالة معرفته بوجود هذه التصرفات غير القانونية التى تؤثر بشكل جوهري وغير مباشر على القوائم المالية ، يجب على مراقب الحسابات أن يطبق الإجراءات المصممة للتحقق من حدوث تلك التصرفات ، ومنها الحصول على معلومات من الإدارة عن حدوث التصرف غير القانونى ، والقيام بإجراءات فحص إضافية ، وإبلاغ الإدارة ولجنة المراجعة لتحديد المؤشرات الدالة على وجود عمليات غسل الأموال .

هفتمة مئى تلخفز ب :

- 1- أن هناك زيادة فى الاهتمام بمكافحة عمليات غسل الأموال تتمثل فى الإصدارات الفيدرالية والتعليمات التى بدأت منذ عام 1970 وتزايد فى الأعداد والنطاق عبر السنوات .
- 2- أنه لابد من مشاركة المحاسبين باعتبارهم متخصصين وبخبراتهم فى تطبيق وتقييم الرقابة فى الحد من عمليات غسل الأموال وتحديد أى إشارات تحذيرية عن احتمال وجود أنشطة غير قانونية. أن العديد من المراجعين قد يفاجئوا بتحميلهم بعض مسئوليات مكافحة عمليات غسل الأموال .

ويرى الباحث أن هذه الدراسة قد ساعدت على تحديد الأنشطة التى ينتج عنها عمليات غسل الأموال والمعايير الخاصة بالتصرفات غير القانونية التى يمكن تطبيقها على عمليات غسل الأموال باعتبارها أحد التصرفات غير القانونية للعملاء

1/4/2 دراسة شعبان مبارز 2003 (1) :

(1) Aians, Abel & Jaress, Gerson " The CPS's Role in Fighting Money Laundering " Journal of Accountancy , Vol .191 No. 6- june 2001- pp 26-31.

يهدف هذا البحث إلى تصميم نظام معلومات محاسبي يحتوى على مجموعة جديدة من العناصر التى تساهم فى منع عمليات غسل الأموال بالمؤسسات المالية بحيث تضاف هذه العناصر إلى العناصر الموجودة فعلاً بالنظام المحاسبي بالمؤسسة المالية محل التعديل ويتم التطبيق على البنوك التجارية بهدف تحديد كيف يمكن أن تتم عمليات غسل الأموال بكل قسم من أقسام البنك وكيف يمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يمنع هذه العمليات ،مع التركيز على أهمية إنشاء وحدة استخبارات مالية تتحرى عن الأشخاص المتعاملين مع البنك .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- 1- ضرورة تدريب العاملين فى المؤسسات المالية والبنوك وأسواق المال على الأساليب الحديثة لكشف محاولات غسل الأموال والإبلاغ عنها .
- 2- يجب فرض الرقابة الشديدة على التحويلات الإلكترونية بحيث توفر كل البيانات المطلوبة عن أطراف العملية .
- 3- إنشاء قواعد بيانات بكل مؤسسة مالية تسجل بها كافة تفاصيل العملاء وربط قواعد البيانات بإحصائيات دورية تقدم للإدارة لاستنتاج أى شبهات بها عمليات غسل الأموال .
- 4- يجب إلغاء سرية الحسابات بين العميل والمؤسسة المالية على أن يعرف العميل أن إلغاء سرية الحسابات لا يعنى الإفصاح عن المعلومات الخاصة به للجميع .
- 5- يجب إنشاء لجنة المراجعة بالمؤسسات المالية لتراقب أعمال المؤسسة ونظم الرقابة الداخلية لكل عمليات المؤسسة المالية وأعمال المراجعة بالمؤسسة.
- 6- يجب إنشاء وحدة استخبارات مالية بكل مؤسسة مالية للتحرى عن الأشخاص المتعاملين مع المؤسسة المالية وعن مصادر أموالهم .

تجملنا ان نتجتم في كل قسم من أقسام البنك مدعم ببعض الإجراءات الوقائية والرقابية اللازمة لمنع عمليات غسل الأموال، المستمدة من قانون غسل الأموال وضوابط البنك المركزى المصرى **إلا أن إلغاء سرية الحسابات سيؤدى لهروب معظم العملاء ، وبالتالي يمكن العمل على تقييدها بما لا يؤثر على مكافحة غسل الأموال بثقة العملاء فى البنك .**

1/4/3 دراسة 2003 Joseph T. Wells (1)

(1) د/ شعبان يوسف مبارز، "تصميم نظام معلومات محاسبي يساعد في مكافحة عمليات غسل الأموال مع التطبيق على البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة جامعة بني سويف ، السنة الثالثة عشر ، العدد الأول، مارس 2003، ص 104-49.

(1) Joseph T Wells " Money Laundering : Ring Around the White Collar "Jounral of Accountancy , June . 2003 . 195 , 6 , Discovery , P4 .